

حظر النشر: يحظر نشر التقرير التالي عن طريق البث البرقي للأخبار، أو على مواقع الإنترنت، أو بأية وسيلة أخرى حتى الساعة 00:01 بتوقيت جرينتش (أو التوقيت العالمي المنسق UTC) يوم 13 سبتمبر 2005 (الساعة 8 مساء بتوقيت واشنطن الشتوي يوم 12 سبتمبر).

تقرير عقد الصفقات لعام 2006: دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتخلف عن الركب في إصلاح قوانينها لتشجيع المشاريع

واشنطن العاصمة، 13 سبتمبر 2005- بينما تتفنن دول شرق أوروبا في إغراء أصحاب المشاريع عن طريق إجراء إصلاحات واسعة النطاق تبسط قوانين التجارة والضرائب، مازالت دول أفريقيا والشرق الأوسط، والتي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، تعرقل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بفرض أعباء قانونية مجهدة، والبطء في إجراء الإصلاحات، وذلك وفقا لتقرير جديد أصدرته مجموعة البنك الدولي.

ففي سوريا، على سبيل المثال، يتطلب وصول البضاعة المستوردة من ميناء الوصول إلى بوابة المصنع 63 يوما و18 مستندا و47 توقيعاً. وفي اليمن، يشترط لبدء أي مشروع جديد أن يكون رأسماله 15000 دولاراً أمريكياً، أي ما يعادل 27 ضعف الدخل السنوي للفرد. وفي إيران، يستغرق الأمر 668 يوماً للوفاء بكل المتطلبات الإدارية اللازمة لبناء مستودع تخزين. وفي العراق، يتعين على أية شركة الحصول على توقيعات من 70 موظفاً مختلفاً لتصدير المنتجات إلى الخارج. وفي عمان، يستغرق إغلاق شركة تمر بحالة إفلاس سبع سنوات.

وطبقاً لتقرير "عقد الصفقات لعام 2006: توفير فرص العمل" - والذي تم إعداده برعاية كل من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وهي فرع القطاع الخاص التابعة لمجموعة البنك الدولي - فإن تلك الإصلاحات، رغم بساطتها في معظم الأحوال، يمكنها أن توفر الكثير من فرص العمل الجديدة.

"يأتي توفير فرص العمل على رأس أولويات كل الدول و بالأخص الأفقر منها. العمل أكثر لتحسين الأنظمة و مساعدة أصحاب المشاريع مفتاح خلق وظائف أكثر و نمو أكبر. وهو أيضا الطريق الرئيس لمحاربة الفقر. وستكون النساء، اللاتي يشكلن في بعض الدول النامية ما يقرب من ثلاثة أرباع العاملين، المستفيد الأكبر. وكذلك الحال بالنسبة إلى العاملين الشباب الذين يبحثون عن أول وظيفة. فالإصلاحات في دول متعددة، من صربيا والجبل الأسود إلى رواندا، يظهر الطريق إلى الأمام و بإمكاننا الاستفادة من تجربتهم." قال بول وولفويتز، رئيس مجموعة البنك الدولي.

ويتضمن التقرير السنوي، للمرة الأولى، ترتيباً عالمياً لـ 155 دولة من ناحية قوانين التجارة والإصلاحات الرئيسية التي تخص المشاريع. ووفقاً للتقرير، تفرض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عقبات تنظيمية عديدة على أصحاب المشاريع، إذ جاءت في المرتبة الثانية في قائمة أكثر الدول بطئاً في إجراء الإصلاحات خلال العام الماضي، بعد دول جنوب الصحراء الأفريقية. وخلال هذه الفترة أدخلت كل دولة من دول شرق أوروبا تحسينات على جانب واحد على الأقل من الجوانب المتصلة ببيئة المشاريع لديها، وتصدرت دول، مثل صربيا والجبل الأسود وجورجيا قائمة أكثر الدول التي أدخلت إصلاحات.

ويرصد التقرير مجموعة من المؤشرات التنظيمية المتصلة ببداية المشاريع وتشغيلها، والتجارة، وتسديد الضرائب، وإغلاق المشاريع، وذلك عن طريق قياس الوقت والتكلفة المرتبطان بمختلف المتطلبات الحكومية. ولا يرصد التقرير متغيرات مثل سياسة الاقتصاد الكلي، أو جودة مرافق البنية الأساسية، أو تقلب العملة، أو توقعات المستثمرين، أو معدلات الجريمة.

وبوجه عام، كانت الدول الأوروبية هي الأنشطة في إجراء الإصلاحات. وضمت قائمة الدول التي أجرت أكبر عدد من الإصلاحات في العام الماضي اثني عشر دولة؛ هي، بالترتيب، صربيا والجبل الأسود، جورجيا، فيتنام، سلوفاكيا، ألمانيا، مصر، فنلندا، رومانيا، لاتفيا، باكستان، رواندا، هولندا.

ويقول مايكل كلاين، نائب رئيس مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي لشؤون تنمية القطاع الخاص، وكبير الاقتصاديين فيها، "إن الكثير من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي هي في أمس الحاجة للمشاريع والوظائف الجديدة، تعرض نفسها إلى توسيع الهوة بينها وبين الدول الأخرى التي تقوم بتبسيط قوانينها وتجعل مناخ الاستثمار فيها أكثر ملائمة لإقامة المشاريع."

ورغم ذلك، لاحظ واضعو التقرير وجود استثناءات؛ من بينها مصر التي جاءت ضمن الدول التي أجرت أكبر عدد من الإصلاحات في العام الماضي، إذ أدخلت إصلاحات في سجل الشركات، وسجل القروض، وسجل الملكية، ومصلحة الجمارك. وكذلك نفذت السعودية العديد من الإصلاحات؛ على سبيل المثال، تأسيس مكتب خاص للمعلومات عن القروض، وتسهيل بدء مشاريع جديدة. وتتمتع تونس بواحد من أكثر نظم المحاكم كفاءة في العالم، إذ لا يستغرق إبرام عقد تجاري بسيط سوى شهراً واحداً. وفي الإمارات العربية المتحدة، لا يستغرق التزام أي مشروع بكل القوانين الضريبية أكثر من 12 ساعة في السنة.

وفيما يلي بعض الإصلاحات التي أجريت في العام الماضي في دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط:

- خفضت تونس الحد الأدنى من رأس المال اللازم لبدء مشروع إلى العشر عما كان عليه قبل ذلك.

- خفضت مصر رسوم تسجيل العقارات التجارية بمقدار الثلث، من 4.5 إلى 3% من قيمة العقار.
- قلل سجل القروض في لبنان حد القرض من 6.600 دولار إلى 6.000 دولار، مما أدى إلى إضافة 10.000 مقترضا إلى السجل. ويساعد هذا الإصلاح المقرضين في تقييم الجدارة الائتمانية.
- تصدرت مصر قائمة الدول التي أدخلت إصلاحات في إجراءات الجمارك. إذ خصصت منفذا واحدا للتوثيق التجاري وأدمجت 26 موافقة في 5 موافقات فقط. وكانت التحسينات في مجال الجمارك جزءا من إصلاح أوسع أدى إلى خفض عدد مجموعات التعريفات الجمركية من 27 إلى 6 تعريفات، وتبسيط إجراءات الفحص على الحدود.
- وفي الإمارات العربية المتحدة، أضيفت مراسي جديدة في ميناء جبل علي. وفي العام الماضي كان تحميل الشحنة يستغرق ستة أيام، أما اليوم فيستغرق 17 ساعة في المتوسط.

وثمة ضغوط كبيرة تقع على الحكومات في المناطق المتأثرة بالصراعات، لاسيما في مجال إيجاد فرص عمل. وتعتمد استمرارية السلام على تفكيك جماعات المتمردين المسلحة وإيجاد سبل لكسب العيش لآلاف اللاجئين والمحاربين السابقين. وللمرة الأولى في هذا العام، جاءت العراق ضمن الدول التي شملها تقرير عقد الصفقات بالدراسة. ويستغرق بدء مشروع ما في بغداد بشكل رسمي 77 يوما، ويحتاج لاتخاذ 11 إجراء. ويتطلب التصدير من المشروع 10 مستندات، و 70 توقيعا، و 105 يوما.

وقد أدخل "تقرير عقد الصفقات لعام 2006" تحديثات على تقرير العام الماضي فيما يتعلق بالمؤشرات السبعة لبينة المشاريع؛ وهي: بدء المشروع، تعيين العاملين وفصلهم، إنفاذ العقود، تسجيل الملكية، الحصول على القروض، حماية المستثمرين، إغلاق المشروع. ويوسع تقرير هذا العام نطاق البحث ليشمل 155 دولة ويضيف ثلاثة مؤشرات جديدة؛ هي: التعامل مع تراخيص المشاريع، التجارة عبر الحدود، تسديد الضرائب.

وتعزز المؤشرات الجديدة في تقرير هذا العام أيضا الحاجة الملحة للإصلاح، لاسيما في الدول الفقيرة. وطبقا للتقرير، تفرض الدول الفقيرة أعلى الضرائب على المشاريع في العالم. ويؤدي ارتفاع الضرائب إلى تهرب المشاريع من دفع الضرائب، ومن ثم، دفعها إلى العمل بشكل غير رسمي، مما لا يؤدي على الإطلاق إلى زيادة الإيرادات. وبالمثل، يوضح التحليل أن إصلاح التكاليف الإدارية لممارسة التجارة يمكن أن يزيل عوائق كبيرة تقف أمام التصدير والاستيراد. وعلى عكس المعتقدات الشائعة، تتسبب الإجراءات الإدارية الجمركية وغيرها من الإجراءات الروتينية (والتي يطلق عليها غالبا اسم "البنية الأساسية الإجرائية") في حدوث أكثر حالات التأخير التي تعاني منها شركات التصدير والاستيراد، في حين تحدث أقل من ربع حالات التأخير بسبب مشكلات تتعلق "بالبنية

الأساسية الفعلية"، مثل، سوء حالة الموانئ أو الطرق. وبالنسبة إلى أصحاب المصانع في الدول النامية، يمكن أن تمثل الأعباء الإدارية لممارسة التجارة تكاليف أكبر من التعريفات الجمركية والقيود المفروضة على دخول الصادرات والواردات. على سبيل المثال، يتطلب تصدير البضائع في إيران 11 مستندا، وفي سوريا 12 مستندا. وعموما، يجب الحصول على 15 توقيعا، في المتوسط، لتصدير البضائع من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك بالمقارنة بالمصدرين في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذين يحتاجون إلى 3 توقيعات في المتوسط.

ويمكن التقرير، الذي ينشر سنويا، صناع السياسة من قياس الأداء التنظيمي بالمقارنة بالدول الأخرى، والتعلم من أفضل الممارسات المتبعة عالميا، وإعطاء الأولوية للإصلاحات. وفي الوقت الحاضر، أصبح للتقرير، في عامه الثالث، تأثيرا فعليا على الإصلاحات في بيئة المشاريع في شتى أنحاء العالم. ونقول كارلي ماكليش، وهي من المشاركين في وضع التقرير "أدت المعايير التي وضعها تقرير عقد الصفقات إلى حدوث الإصلاحات وتعزيزها في أكثر من 20 دولة. ومنذ العام الماضي، طلبت تسع حكومات إدراج دولهم ضمن تحليل التقرير".

وفيما يلي، بالترتيب، أفضل 30 دولة في العالم من ناحية مؤشر سهولة عقد الصفقات: نيوزيلندا، سنغافورة، الولايات المتحدة، كندا، النرويج، أستراليا، هونج كونج بالصين، الدنمارك، المملكة المتحدة، اليابان، أيرلندا، أيسلندا، فنلندا، السويد، ليتوانيا، إستونيا، سويسرا، بلجيكا، ألمانيا، تايلاند، ماليزيا، برتوريكو، موريشيوس، هولندا، شيلي، لاقتيا، كوريا، جنوب أفريقيا، إسرائيل، وأسبانيا.

وكل هذه الدول المتصدرة لقائمة سهولة عقد الصفقات تنظم المشاريع، ولكنها تفعل ذلك بطرق أقل تكلفة وإرهاقا. فدول شمال أوربا، والتي تحتل جميعها مراكز في قائمة أفضل 30 دولة، تضع نظاما ليست هينة، لكنها تضع نظاما بسيطة تساعد المشاريع على أن تكون منتجة، ولا تتدخل إلا حينما يكون ذلك ضروريا لحماية حقوق الملكية وتقديم الخدمات الاجتماعية.

وفي دول شمال أوربا أيضا، لا يمارس سوى 8% من النشاط الاقتصادي في مشاريع غير مسجلة (القطاع غير الرسمي). والسبب في ذلك أن النظم بسيطة لدرجة يسهل معها التزامها، وتتلقى المشاريع خدمات عامة ممتازة في مقابل ما تدفعه من ضرائب. فعلى سبيل المثال، تمتلك الدنمارك أفضل بنية أساسية في العالم. وتتصدر النرويج قائمة الدول وفقا لمؤشرات التنمية البشرية، تليها مباشرة السويد. ويقول سايمون ديانكوف، أحد من أسهموا في كتابة التقرير "في دول شمال أوربا، وكذلك في الدول الثلاثين الأخرى التي تصدر القائمة، لا تضطر الحكومات التي تجري إصلاحات أن تختار بين تسهيل عقد الصفقات وتوفير الحماية الاجتماعية، فبإمكانها أن تفعل الاثنين معا".

ويعتمد إعداد "تقرير عقد الصفقات" على جهود أكثر من 3500 شخصا من الخبراء المحليين والاستشاريين المتخصصين في عمل المشاريع، والمحامين، والمحاسبين والمسؤولين الحكوميين والأكاديميين البارزين في شتى أنحاء العالم، الذي قدموا الدعم والمراجعة المنهجية. ويمكن الحصول على البيانات ومنهج البحث وأسماء المساهمين في التقرير من على شبكة الإنترنت.

المركز الإعلامي الإلكتروني:

يستطيع الصحفيون الاطلاع على المواد قبل انتهاء فترة حظر النشر من خلال المركز الإعلامي الإلكتروني الخاص بالبنك الدولي على الموقع التالي:

<http://media.worldbank.org/secure/>

ويمكن للصحفيين المعتمدين، الذين ليس لديهم كلمة السر، أن يطلبوها عن طريق استيفاء نموذج التسجيل على الموقع التالي:

<http://media.worldbank.org/>

ويمكن الاطلاع على تقرير العام الماضي "عقد الصفقات لعام 2005" وعلى المزيد من المعلومات على الموقع التالي:

<http://www.doingbusiness.org>

ولمزيد من المعلومات بشأن تقرير "عقد الصفقات لعام 2006"، يرجى الاتصال بالأشخاص التالي ذكرهم:

نادين غنام

رقم الهاتف: (202) 458-0482

رقم المحمول: (917) 517-0791

البريد الإلكتروني: nsgghannam@ifc.org

أو، كوري شاناهان
رقم الهاتف: (202) 473-2258
رقم المحمول: (202) 294-4697
البريد الإلكتروني: cshanahan@ifc.org

أو، نازانين أتاباكي
رقم الهاتف: (202) 458-1450
رقم المحمول: (202) 250-0726
البريد الإلكتروني: natabaki@worldbank.org